

فاذا وكل المكاتب ثم تجزوا المادون فحج عليه او الشريكان فانفردا
 فمن الوجه تطل الوكالة علم الوكيل او لم يعلم واذا مات
 الوكيل وجز جنونا مطبقا بطلت وكالته وان لحق بدار الحجز
 مرتدا المجر تصرفه الا ان يعود مستلما ومن وكل بشيء
 ثم تصرف الموكل فيما وكل به بطلت الوكالة والوكيل بالبيع والشراء
 لا يجوز ان يعقد عند ابي حنيفة مع ابيه وجهه وذلك ولد ذلك
 وادوجه وعبد ومكاتبه وقال ابو يوسف ومحمد يجوز بيعهم
 منه مثل القيمة الا في عبد ومكاتبه والوكيل بالبيع يجوز
 بيعه بالقليل والكثير عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
 لا يجوز بيعه بقسطان لا يتغابن الناس فيه والوكيل بالشراء
 يجوز عقده مثل القيمة وزيادة يتغابن الناس في مثلها ولا
 يجوز فيما لا يتغابن الناس في مثله والذي لا يتغابن الناس فيه
 ما لا يدخل بين تقويم المتقويمين واذا ضمن الوكيل بالبيع الثمن
 المتبايع فضا منه بالحل واذا وكله ببيع عبد فباع نصفه جاز
 عند ابي حنيفة وقالوا وللشافعي لا يجوز واذا وكله بشراء

عبد

عبد فاشترى نصفه فالشراء موقوف وان اشترى باقية لزوم
 الموكل واذا وكله بشراء عشرة ارطال بم درهم فاشترى
 عشرين درهما من خم مباع مثله عشرة ارطال بدرهما لزوم الموكل
 منه عشرة ارطال بنصف درهم عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد يلزمه العشرون واذا وكله بشراء شيء بعينه فليس
 له ان يشترى لنفسه وان وكله بشراء عبد بغير عينه لشترى
 عبدا فهو للوكيل الا ان يقول نويت الشراء للموكل واشتريته
 بمال الموكل والوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند ابي حنيفة
 وابي يوسف ومحمد لا يجوز والوكيل بقبض الدين وكيل
 بالخصومة فيه واذا اقر الوكيل بالخصومة على موكله عند
 القاضي جاز اقراره ولا يجوز اقراره عليه عند غير القاضي عند
 ابي حنيفة ومحمد الا انه يخرج من الخصومة وقال ابو يوسف
 يجوز اقراره عليه عند غير القاضي ومن ادعى انه وكيل
 الغائب في قبض دينه فصدقة الغريم امر بتسليم الدين اليه
 وان حضر الغائب فصدقه والا دفع اليه الغريم الدين ما يتا

عبد